Warith Scientific Journal

مخاطر السيولة وتأثيرها في استقرار القطاع المصرفي بحث تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2021)

Liquidity and its impact on the stability of contracts An analytical study of a sample of commercial panels offered in the Iraq Stock Exchange for the period(2021 - 2005)

احمد حمزة سلطان
Ahmed Hamzah sultan
aha089@auceonline.com
كلية ادارة الاعمال/الجامعة الامريكية للثقافة والتعليم
College of Business Administration/ American University for Culture and Education

أ.د كامل كلاكش
PHD kamel kalakech
kamel.kalakech@auce.edu.lb
كلية ادارة الاعمال/الجامعة الامريكية للثقافة والتعليم
College of Business Administration/ American University for Culture and Education

المستخلص

تهدف البحث الى قياس تأثير مخاطر السيولة على استقرار القطاع المصرفي، وتسببت الأزمات المالية العالمية في سلسلة من الإخفاقات لمعظم المصارف التجارية. لذا فان اغلب المصارف تتعرض إلى الكثير من المخاطر المصرفية التي قد تؤدي إلى عدم استقرار النظام المصرفي. ولعل من أهم هذه المخاطر هي مخاطر السيولة التي تعد من المواضيع المهمة في المصارف التجارية كونها مصدر قلق لكل مصرف لأن الوظيفة التي وجدت المصارف من اجلها هي توفير السيولة ومنح القروض. وقد تكون مجتمع البحث من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من خمسة وعشرين مصرفاً، لكن تم اختيار عينة البحث التي شملت عشرة مصارف هي: (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف المتحد، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) للمدة 2005 – 2021، وقد استعملت البحث عددا من النماذج الإحصائية وهي (Microsoft Excel v.10، SPSS v.25، Eviews v.12).وتوصلت البحث لعدد من النتائج، يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لمخاطر السيولة في الاستقرار المصرفي. وفي ضوء ذلك خرجت البحث بعدد من التوصيات أهمها ضرورة القيام بإدارة السيولة المصرفية واخذ الضمانات الكافية عند منح الائتمان والإدارة الجيدة للسيولة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصارف من اجل تحقيق استقرار النظام المصرفي.

الكلمات المفتاحية: - استقرار النظام المصرفي، مخاطر السيولة، Z score.

Abstract

The study aims to measure the impact of liquidity risks on the stability of the banking sector, and the global financial crises caused a series of failures for most commercial banks. Therefore, most banks are exposed to a lot of banking risks that may lead to instability of the banking system. Perhaps the most important of these risks is the risk of liquidity, which is one of the important issues in commercial banks, as it is a source of concern for every bank because the function for which banks were found is to provide liquidity and grant loans. The study population may consist of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, which consist of twenty-five banks, but the study sample was chosen, which included ten banks: (Bank of Baghdad, Commercial Bank of Iraq, Middle East Bank, Investment Bank of Iraq, United Bank, Iraqi National Bank, Iraqi Credit Bank, Sumer Commercial Bank, Khaleej Commercial Bank, Mosul Bank for Development and Investment) for the period 2005-2021. The study used a number of statistical models, which are (Microsoft Excel v.10, SPSS v.25, Eviews v.12 The study found a number of results, there is a significant effect of liquidity risk on banking stability. In light of this, the study came out with a number of recommendations, the most important of which is the need to manage banking liquidity and take adequate guarantees when granting credit and good management of liquidity to face the risks that banks are exposed to in order to achieve stability in the banking system.

Keywords: liquidity risk, stability of the banking system, Z score.

1- المقدمة

احتل موضوع مخاطرة السيولة أهمية خاصة في المصارف التجارية لاسيما في الآونة الأخيرة بعد حدوث الأزمات العالمية التي أدت إلى انهيار الكثير من المصارف التجارية نتيجة المخاطر التي تواجهها تلك المصارف. وان الازمات المالية التي مرت بها المصارف العالمية بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص أدت الى استنزاف راس المال المصرفي، وتسببت في انخفاض أسعار الأسهم مما انعكس الى عدم الاستقرار الاقتصاد المالي والحقيقي. وتشير سلسلة الصدمات الائتمانية إلى أن هذه الظاهرة مرتبطة بظاهرة عدم توفير السيولة المصرفية الكافية، لذلك من المهم النظر في المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار المصرفي مثل مخاطر السيولة، وان الشروط التي تعالج الازمات المصرفية تتطلب ضرورة الاحتفاظ بسيولة كافية لدى المصارف. فالمصارف في الوقت الحالي أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر ويعد القطاع المصرفي في العراق من أهم القطاعات المهمة في البلد إذ يشهد نمواً ملحوظا في جميع مؤشراته مما يستدعي الحفاظ على هذا التطور وبحث مخاطر السيولة وعلاقتها باستقرار النظام المصرفي للخروج بتوصيات تساعد على تحقيق الاستقرار النظام المصرفي العراقي. ومن هنا تحاول البحث تقديم الحلول لمشكلة البحث المتمثلة في كيفية مواجهة مخاطرة السيولة والحد منها وتعد هذه المشكلة عقبة كبيرة امام إدارة المصارف وعلى أساس ما تقدّم ولتحقيق جملة من الأهداف التي وضعتها البحث.

2- منهجية البحث

2- 1 مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية: -

1- هل تتباين المصارف عينة البحث في مستوى مخاطر السيولة؟
2- هل تتباين المصارف عينة البحث في مستوى استقرارها المصرفي؟
3- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة والاستقرار المصرفي؟
4- هل يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لمخاطر السيولة في الاستقرار المصرفي؟

2- 2 أهمية البحث

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المصارف التجارية في اقتصاديات البلدان من خلال توظيف ما تمتلكه من موارد ذاتية وخارجية على شكل ائتمان مصرفي يدعم مختلف الانشطة الاقتصادية وانعكاسه على تحقيق النمو الاقتصادي للبلد، اذ يعد الائتمان المصرفي من أكبر الانشطة المصرفية واهمها التي تزاولها المصارف وبالتالي يجعل المصارف عرضة الى مختلف المخاطر ومن أهمها مخاطر السيولة التي لا تزال تشكل الهم الاكبر لإدارات المصارف في محاولة للتخفيف والتخلص من هذه المخاطر لما تتركه من اثار سلبية على المصارف. مما يعرض المصرف الى حالة من الثقة لدى جمهور الزبائن وبالتالي التعرض الى الإفلاس. ويكتسب هذا البحث أهميتها من أهمية موضوعها وهي كالاتي: -

1. تنبثق أهمية البحث من أهمية موضوع مخاطرة الائتمان في استقرار النظام المصرفي.
2. تأتي اهمية هذه البحث من دورها في كيفية تحقيق الاستقرار النظام المصرفي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص.
3. بحث قياس العلاقة بين مخاطرة السيولة في استقرار النظام المصرفي العراقي.
4. أهمية بحث التأثير والارتباط بين مخاطرة السيولة في استقرار النظام المصرفي العراقي.

2- 3 اهداف البحث

إن الهدف الرئيس للبحث هو قياس تأثير مخاطر السيولة في استقرار النظام المصرفي. ويمكن صياغة اهداف البحث الفرعية كما يأتي: -

1. قياس مخاطر السيولة وتحليلها عبر استخدام عدد من المؤشرات للمصارف عينة البحث.
2. تحليل العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية للمصارف عينة البحث.
3. قياس الاستقرار المصرفي من خلال نموذج Z score وبيان أسباب تذبذبه.
4. بناء وتقدير النماذج الاقتصادية والاحصائية وتحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثلة بـ (مخاطرة السيولة) وتأثيرها في المتغير التابع المتمثل بـ (استقرار النظام المصرفي العراقي).

2- 4 فرضيات البحث

وفي ظل تساؤلات البحث فأن فرضيات البحث الحالية اتخذت المنحى الاتي: -

1. **الفرضية الاولى**: - لا تتباين المصارف عينة البحث في مستوى مخاطر السيولة.
2. **الفرضية الثانية**: - لا تتباين المصارف عينة البحث في مستوى استقرارها المصرفي.
3. **الفرضية الثالثة**: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة والاستقرار المصرفي.

4. **الفرضية الرابعة**: - لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لمخاطر السيولة في الاستقرار المصرفي

2- 5 مجتمع وعينة البحث

يشمل مجتمع البحث المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من خمسة وعشرين مصرفاً، لكن تم اختيار عينة البحث التي شملت عشرة مصارف هي: (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف المتحد، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) للمدة 2005 – 2021، ان السبب في اختيار هذه المصارف هو لتوفر بياناتها المالية لمدة البحث.

3- مخاطر السيولة

3-1 مفهوم مخاطر السيولة:

تنشا مخاطر السيولة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزامات التي حانت اجالها. وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الإقراض، او تعذر بيع الموجودات (Othman,2008:62). كما ان هناك مفاهيم مختلفة حول مخاطر السيولة اذ تم تعريفها من قبل **(Drehmann& Nikolaou,2010,4)** هي عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المادية بشكل فوري خلال مدة زمنية محددة. إضافة الى **(Hubbard,2012,292)** أن مخاطر السيولة تشير إلى أحتمالية عدم القدرة لدى المصرف على تلبية احتياجات الاموال للمودعين فإن المودعين عندما يسحبون ودائعهم بشكل جماعي يجب على المصرف تصفية القروض الغير السائلة نسبياً مما يجعلها معرضة لخسارة جزء من قيمة تلك القروض. بينما عرف **(Molyneux,2018,6)** مخاطر السيولة على مستوى البنك المركزي بأنها عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة للنظام المالي والسيولة بشكل عام ويتم حسابها على انها تدفقات القاعدة النقدية المقدمة للنظام المالي من قبل البنك وهذه السيولة يتم طرحها من قبل البنك بما يتماشى مع السياسة النقدية.

3-2 مؤشرات مخاطر السيولة:

ان مؤشرات مخاطر السيولة تعد من أولى المؤشرات التي تؤثر على النظام المالي أو أداء المصارف، لأن نقص السيولة الكافية ينعكس في انخفاض الودائع ويجبر المصارف على التخلص من بعض الموجودات الأكثر أماناً أو الأكثر سيولة لمواجهة الديون المتزايدة وسيكون لانخفاض حجم القروض بسبب زيادة المخاطر وارتفاع أسعار الفائدة تأثير سلبي على النظام المالي بأكمله وبالتالي يؤثر على الاستقرار المصرفي ومن أهم المؤشرات التي تقيس مخاطر السيولة هي(Ahmed & Abbas,2021:206)

3-2-1 نسبة تغطية السيولة (LCR)

وهي احدى النسب التي اقرتها لجنة بازل حيث ركزت لجنة بازل على متطلبات السيولة لأن السبب الرئيس للأزمات السابقة في الأسواق المالية كان السيولة وعدم القدرة على تغطيتها وتماشياً مع معايير كفاية رأس المال الصادرة عن اللجنة، فان السلطات الوطنية تحتاج إلى مستويات دنيا من السيولة عالية الجودة. وان الحد الأدنى للنسبة يمكن أن يكون له تأثير على الاستقرار المصرفي. تهدف هذه النسبة إلى تخفيف سيناريوهات إجهاد السيولة على مدار 30 يوما تقويمياً. وهو مقياس لمخاطر السيولة حيث تُفرض على المصارف الاحتفاظ بمستويات كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة الخالية من الديون والتي تهدف إلى موازنة صافي التدفقات النقدية الخارجة مع صافي التدفقات النقدية الداخلة خلال عمليات انهيار السيولة قصيرة الأجل(Al-Aboudi,2022:64. ويمكن كتابة المعادلة بالشكل الاتي: (Gao,2013,70).

LCR = (الموجودات السائلة/ مبلغ الديون قصيرة الاجل)*100%

3-2-2 نسبة صافي التمويل المستقر

بهدف تحقيق أعلى مستويات السيولة في التمويل للأجل الطويل (أكثر من سنة) يتم قياس قيمة مصادر الاموال المتاحة للمصرف الطويلة الأمد مقارنة بتوظيف الاصول مع احتمال وجود مطالبات تمويلية نتيجة وجود الالتزامات خارج الميزانية. وان نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) هي مطلب سيولة هيكلي جديد تم تقديمه بموجب اتفاقية بازل III المصممة لمعالجة مخاطر التمويل والمصارف التي لا تلبي الحد الأدنى من المتطلبات تحتاج إلى تعديل تكوين ميزانياتها العمومية لزيادة مصادر التمويل المستقرة وتقليل الموجودات التي تتطلب تمويلا مستقراً. وان هذه النسبة تستخدم لقياس السيولة للمدى الطويل والمتوسط والغرض منها توفير سيولة مستقرة للمصرف(AbdelAbbas,2021,75) ويمكن كتابة المعادلة بالشكل الاتي: (Gao,2013,70).

NSFR= (راس مال المصرف والديون قصيرة الاجل/ القروض والتسليفات)* 100%

4- الاستقرار المصرفي

4-1 مفهوم الاستقرار المصرفي:

يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتغيرات والتطورات التي تحدث بسرعة في القدرات التنافسية والتكنولوجيا في مجال المعاملات المصرفية والمالية التي شهدتها الاسواق المالية العالمية (Yunita,2022,155)، اذ يعد القطاع المصرفي قطاعاً مهما لاستقرار الانظمة المالية اذ تلعب المصارف دورا رئيسيا في تكوين الاموال واستثمارها من أجل النمو

الاقتصادي والتمويل للشركات والأسر والافراد وانظمة الدفع(Naumovska etal.,2015,209) (Santo,2001,41) ، وبذلك تقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة التي لأغنى عنها لأي اقتصاد كالوساطة المالية وادارة المخاطر الائتمانية وايضا تعبئة الودائع وتحويل الأموال وإقراض الشركات والافراد في جميع الاقتصادات في البلدان النامية (Gormez&Yigit,2009,1) (Mugova,2018,42) (Al-Harbi,2019,4-5). حيث عرف (Jokipii & Monnin , 2013, 3) الاستقرار المصرفي هو الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للموجودات المملوكة من قبل القطاع المصرفي أكبر من قيمة المطلوبات الكلية، وبذلك يكون القطاع المصرفي في عسر إذا كانت القيمة السوقية للموجودات المملوكة لهُ ليست كافية لسداد الديون الكلية، بحيث تكون اجمالي الموجودات أصغر من اجمالي المطلوبات. وقام (Cecchetti&Kohler,2014,207) يعرف الاستقرار المصرفي بانه "غياب الازمات المصرفية، والذي يتحقق من خلال استقرار جميع المصارف في النظام المصرفي، يمكن وصف الاستقرار المصرفي على أنه استقرار المصارف المرتبطة ببعضها البعض إما بشكل مباشر من خلال سوق الودائع بين المصارف والمشاركة في القروض المجمعة، أو بشكل غير مباشر من خلال الاقراض للقطاعات المشتركة وتجارة الملكية وتختلف محددات الاستقرار المصرفي وتأثيره على استقرار النظام المالي من دولة لأخرى.

4-2 مؤشرات الاستقرار المصرفي:

واهم المؤشرات التي استخدامها هو مؤشر **Z-Score** يؤدي المؤشر دورا حيويًا في تعزيز أمان وسمعة النظام المصرفي وزيادة التجارة الدولية في ظل التسارع الكبير في النمو الاقتصادي للدول حيث يشير هذا المؤشر إلى إمكانية التنبؤ بالأزمات المالية .ويمكن اعتبار مؤشر الاستقرار المصرفي بمثابة نظام إنذار مبكر في الصناعة المصرفية (Faruqinata & ,2020, 1376 Wibowob). وان استقرار القطاع المصرفي محرك مهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل، عادة ما تتبع فترات الاستقرار زيادة في نمو الإنتاج الحقيقي والعكس صحيح، وهي نتيجة يبدو أنها مدفوعة في الغالب بفترات عدم الاستقرار النسبي بدلاً من فترات الاستقرار، فضلاً عن ذلك يظهر أن عدم استقرار القطاع المصرفي يتبعه عدم يقين أكبر بشأن نمو الإنتاج وتحسين توقعاته. على سبيل المثال، قطاعاً مصرفياً يعاني من خسائر ائتمانية في حالة انكماش دورة الأعمال ولكنه لا يزال قادراً على العمل دون مساعدة خارجية ، استقرار هذا القطاع المصرفي انخفض بشكل واضح بعد الخسائر الائتمانية ، ولكن بما أنه لا يزال يعمل ، فهو ليس في أزمة مصرفية كاملة (Jokipii &Monnin ,2010,3)، إما الارتباط بين استقرار القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي له أهمية خاصة لواضعي السياسات الذين يؤسسون قراراتهم المتعلقة بالسياسة النقدية على التوقعات الاقتصادية ، يحدد عدم الاستقرار بأنه احتمال إفلاس القطاع المصرفي عبر مدة معينة، ومن ثم فإن الاحتمالية الأقل تقابل قدرًا أكبر من الاستقرار والعكس صحيح، اذ يعتبر القطاع المصرفي معسراً إذا لم تكن القيمة السوقية للأصول المملوكة لجميع المصارف في بلد ما في نهاية المدة كافية لسداد إجمالي ديونه و يلزم وجود عنصرين هما : توزيعات كل من قيمة الموجودات وقيمة الدين في نهاية الفترة(Jokipii & Monnin, 2010,30) . وخلال السنوات القليلة الماضية كانت هناك جهود هائلة لمعرفة المزيد عن العوامل التي تؤثر على الصناعة المصرفية لتقييم العلاقة بين الممارسات التنظيمية والإشرافية المحددة وتطوير القطاع المصرفي وكفاءته وهشاشته بحث شاملة حول التنظيم وسياسة المنافسة في القطاع المصرفي وتحديد الدوافع المهمة لزيادة المنافسة في الصناعة المصرفية.

وتشير Z-Score الأعلى إلى احتمال أقل للإفلا ، اما الزيادة في Score 2 تشير إلى انخفاض احتمالية إفلاس المصارف (Zhou 2017:16). لأسباب عدم التناسق (Ghenimi etal.,2017,5) (Fernandez etal.,2016,104) وتم بناء Z-Score التي أصبحت شائعة جدا في الوقت الحاضر كمؤشر للمخاطرة المصرفية بين الأكاديميين في البداية وفقا للنهج الذي اقترحه Royعام (1952) ، حيث يرتبط هذا المتغير عكسياً باحتمال التخلف عن السداد . وفقًا للبنك الدولي فإن ميزة Z-Score هي أنها تسمح بمقارنة مخاطر التخلف عن السداد في مجموعات مختلفة من المؤسسات المصرفية والتي قد تختلف في ملكيتها للأهداف ولكنها تواجه مخاطر الملاءة المالية .(Sifrain,2021,83)ويقيس استقرار المصارف من خلال استخدام Z-Score مؤشر كلما زادت قيمة Z-Score، كلما كانت المصارف أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها ، وبالتالي فهو يعطي مقياسًا مباشرًا للاستقرار، ويتم احتسابها كما في المعادلة الآتية :- (Nguyen,2022,9)

$$\textbf{Z score}=\frac{\textbf{ROA}+\textbf{E}/A}{6\ \textbf{ROA}}\text{.....(6)}$$

اذ ان :-

- ROA هو معدل العائد على الموجودات،
- E/A هي نسبة حق الملكية إلى الموجودات،
- 6 ROAهو تقدير للانحراف المعياري لمعدل العائد على الموجودات.

وتشير درجة Z العالية إلى أن المصارف أصبحت أكثر استقرارًا، لأنها مرتبطة بشكل عكسي باحتمال إفلاس المصرف، أي بمعنى انخفاض مخاطر الإفلاس أو تحسين الاستقرار المصرفي.

المبحث الثاني: - تحليل متغيرات البحث واختبار فروضه:

5- تحليل متغيرات البحث:

5-1 مخاطر السيولة

5-1-1 نسبة تغطية السيولة LCR

وتهدف نسبة تغطية السيولة الى التخفيف من ممارسة تمويل الموجودات بـأموال قصيرة الأجل. والغرض منه هو تشجيع المصارف على الحفاظ على موجودات سائلة كافية ومن ثمّ تعزيز المرونة قصيرة الأجل لاضطرابات السيولة المحتمل، ويمكن قياسها على وفق المعادلة الاتية: -

(LCR = (الموجودات السائلة / مبلغ الديون قصير الاجل) × 100%)

يتبين من خلال الجدول (1) وجود تفاوتاً في نسبة تغطية السيولة للمصارف التجارية عينة البحث ونلاحظ ما يلي:-

- كانت اقل نسبة تغطية السيولة للمصارف في المصارف عينة البحث من نصيب مصرف المتحد في عام (2019) اذ بلغت (5.58%) مما يدل على ان النسبة بعيد جداً عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي والبالغة 90% لعام 2019. اي ان مصرف المتحد لم يعالج ضعف السيولة وشحتها في العام 2019 رغم مطالبات البنك المركزي بمعالجتها. وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف الائتمان في عام 2014 اذ بلغ (1107.37%) اذ ان هذه النسبة التي يحتفظ بها مصرف الائتمان هي مؤشر على ديمومته وقدرته على مواجهة السحوبات اليومية وتعزيز الثقة بينه وبين مودعيه.
- كان اعلى وسط حسابي لنسبة تغطية السيولة من نصيب مصرف سومر التجاري اذ بلغ (534.34%)، ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف المتحد بمقدار (90.42%).
- وفي عام 2014 كان اعلى متوسط سنوي للمصارف اذ بلغ (367.28%) مما يدل على ارتفاع السيولة اي زيادة الموجودات السائلة عالية الجودة لدى المصارف والتي يواجه بها المصارف مطلوباتهم قصيرة الاجل والمحافظة على أدنى حد من السيولة وبالأخص اذا تعرض المصرف إلى مخاطرة السحب المفاجئ من قبل المودعين، بينما ادنى متوسط من نصيب عام (2010) اذ بلغ (254.85%).

جدول: 1 تحليل نسبة تغطية السيولة للمصارف عينة البحث

السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	سومر	الخليج	الموصل	المتوسط
2005	%464.68	%149.45	%141.87	%128.71	%138.64	%418.04	%382.23	%554.99	%119.33	%96.75	%259.47
2006	%377.17	%148.82	%160.44	%125.96	%197.86	%406.33	%620.78	%208.61	%249.87	%99.71	%259.55
2007	%248.83	%146.98	%194.31	%227.20	%180.78	%426.73	%451.18	%319.77	%326.95	%132.88	%265.56
2008	%318.67	%208.64	%162.98	%295.91	%190.25	%528.38	%420.28	%768.35	%277.65	%110.82	%328.19
2009	%414.63	%279.85	%210.24	%279.64	%195.53	%824.91	%537.62	%373.59	%327.21	%122.36	%356.56
2010	%157.13	%283.81	%168.13	%232.80	%119.74	%576.32	%194.22	%462.84	%241.97	%111.52	%254.85
2011	%200.65	%414.91	%180.16	%198.77	%72.23	%270.99	%293.76	%627.41	%293.17	%118.56	%267.06
2012	%182.77	%280.79	%189.13	%139.75	%96.38	%208.51	%717.38	%520.21	%201.83	%146.34	%268.31
2013	%205.10	%410.26	%206.72	%177.70	%78.25	%261.16	%724.81	%419.56	%208.66	%182.97	%287.52
2014	%204.14	%500.62	%322.67	%365.88	%35.80	%266.83	%1107.37	%454.76	%252.51	%162.20	%367.28
2015	%173.73	%565.19	%206.94	%349.30	%79.67	%280.09	%339.04	%423.78	%207.19	%182.23	%280.72
2016	%154.33	%490.30	%248.96	%434.97	%59.67	%325.53	%292.84	%750.84	%208.65	%178.54	%314.46
2017	%163.93	%365.16	%154.31	%300.00	%50.11	%80.00	%675.20	%665.00	%383.71	%150.00	%298.74
2018	%253.00	%614.83	%149.08	%186.00	%19.72	%90.00	%510.00	%353.00	%354.60	%121.00	%265.12
2019	%217.00	%765.42	%161.60	%193.00	%5.58	%174.00	%457.00	%767.00	%223.00	%177.32	%314.09
2020	%269.00	%429.00	%189.30	%277.00	%9.00	%111.00	%487.00	%982.00	%251.00	%198.85	%320.32
2021	%303.00	%578.00	%157.00	%230.00	%8.00	%109.00	%522.00	%432.00	%268.00	%122.40	%272.94
المتوسط	%253.40	%390.12	%188.46	%243.68	%90.42	%315.17	%513.69	%534.34	%258.55	%142.03	%292.98
MAX	%464.68	%765.42	%322.67	%434.97	%197.86	%824.91	%1107.37	%982.00	%383.71	%198.85	%367.28
MIN	%154.33	%146.98	%141.87	%125.96	%5.58	%80.00	%194.22	%208.61	%119.33	%96.75	%254.85
S.D	0.91	1.76	0.43	0.85	0.67	1.93	2.09	1.94	0.63	0.32	0.34

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام برنامج Excel

5-1-2 نسبة صافي التمويل المستقر NSFR

نسبة صافي التمويل المستقر هي مطلب سيولة هيكلي جديد تم تقديمه بموجب اتفاقية بازل III المصممة لمعالجة مخاطر السيولة. وتستخدم هذه النسبة لقياس السيولة في الاجل الطويل والمتوسط والغرض منها توفير سيولة مستقرة للمصرف، ويمكن قياسها على وفق المعادلة الاتية: -

(NSFR = (راس مال المصرف والديون قصيرة الاجل / القروض والتسليفات) × 100%)

يتبين من خلال الجدول (2) وجود تفاوتاً في نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف التجارية عينة البحث ونلاحظ ما يلي:-

- كانت اعلى نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف التجارية عينة البحث من نصيب مصرف التجاري العراقي في عام 2010 اذ بلغت (26285.91%) مما يدل على ان نسبة صافي التمويل المستقر مرتفعة جدًا وبفارق كبير عن الحد الادنى المطلوب مما يشير على مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته المتوسطة والطويلة الاجل طول مدة البحث ويعد هذا الامر عامل اطمئنان لجميع المودعين.وان السبب في ارتفاع هذا المؤشر جاء نتيجة نمو حقوق المساهمين عن العام السابق. وان اقل نسبة صافي التمويل المستقر في المصارف عينة البحث من نصيب مصرف المتحد في عام 2020 اذ بلغت (47.00%) وهي اقل من الحد الادنى المطلوب من قبل البنك المركزي البالغ (100%) ويأتي هذا التفاوت نتيجة اداء المصرف المتذبذب وان نسبة صافي التمويل المستقر كانت اقل من الحد الادنى المطلوب في معظم مدة البحث.

-كان اقل وسط حسابي لنسبة صافي التمويل المستقر من نصيب مصرف الموصل اذ بلغت (164.38%)، ولقد كانت اعلى نسبة من نصيب مصرف التجاري بمقدار (4399.28%).

-كان اعلى متوسط سنوي للمصارف في العام (2014) اذ بلغ (2890.44%)، بينما ادنى متوسط من نصيب عام (2005) اذ بلغ (317.46%) مما نستنتج انّ المصارف عينة البحث التزمت بتعليمات البنك المركزي وقد تجاوزت النسبة المحددة لها في زيادة رأسمالها لتغطية متطلباتها المالية.

جدول (2) تحليل نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف عينة البحث

السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	سومر	الخليج	الموصل	المتوسط
2005	%88.71	%288.50	%109.11	%61.49	%536.27	%783.71	%112.17	%882.48	%156.80	%155.40	%317.46
2006	%137.40	%253.38	%178.87	%73.14	%463.51	%375.21	%146.42	%1302.29	%169.85	%121.85	%322.19
2007	%144.51	%280.49	%298.42	%170.32	%637.85	%399.31	%412.72	%713.94	%199.75	%202.92	%346.02
2008	%204.80	%661.75	%411.42	%437.99	%2843.05	%329.58	%1846.10	%864.34	%230.35	%234.65	%806.40
2009	%140.64	%1263.70	%118.41	%304.63	%102.85	%315.71	%958.72	%228.18	%186.60	%98.77	%371.82
2010	%65.71	%26285.91	%59.07	%116.74	%70.25	%148.43	%984.31	%223.63	%180.22	%99.87	%2823.41
2011	%95.85	%16304.07	%73.02	%115.61	%88.37	%214.90	%1514.26	%262.94	%176.04	%107.99	%1895.30
2012	%151.00	%6196.42	%95.14	%74.72	%80.80	%229.15	%2376.36	%273.46	%89.07	%109.96	%967.61
2013	%139.91	%4968.71	%98.07	%133.22	%63.01	%145.88	%7956.65	%228.68	%126.12	%170.23	%1403.05
2014	%128.99	%3974.92	%163.45	%284.88	%73.80	%159.34	%23613.04	%205.86	%140.94	%159.21	%2890.44
2015	%113.90	%3012.54	%185.40	%354.28	%99.23	%141.49	%4542.11	%251.95	%114.67	%167.37	%898.29
2016	%144.99	%2846.75	%254.28	%484.13	%118.38	%230.77	%10468.81	%268.58	%124.86	%154.16	%1509.57
2017	%190.20	%2702.30	%290.16	%310.00	%90.39	%100.00	%981.80	%403.00	%182.50	%151.00	%540.14
2018	%326.00	%2379.69	%315.29	%271.00	%89.07	%100.00	%1143.00	%416.00	%218.24	%189.00	%544.73
2019	%211.00	%2375.63	%318.99	%194.00	%120.32	%100.00	%1221.00	%370.00	%171.00	%233.97	%531.59
2020	%343.00	%597.00	%359.12	%191.00	%47.00	%96.81	%1414.00	%461.00	%161.00	%302.09	%397.20
2021	%354.00	%396.00	%156.00	%157.00	%55.00	%102.00	%1277.00	%498.00	%172.00	%136.00	%330.30
المتوسط	%175.33	%4399.28	%204.96	%219.66	%328.18	%233.66	%3586.38	%462.02	%164.71	%164.38	%993.86
MAX	%354.00	%26285.91	%411.42	%484.13	%2843.05	%783.71	%23613.04	%1302.29	%230.35	%302.09	%2890.44
MIN	%65.71	%253.38	%59.07	%61.49	%47.00	%96.81	%112.17	%205.86	%89.07	%98.77	%317.46
S.D	0.85	66.21	1.07	1.24	6.54	1.69	57.05	2.98	0.36	0.53	8.18

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام برنامج Excel

وبالتالي رفض الفرضية الرئيسية الاولى والتي مفادها (**لا تتباين المصارف عينة البحث في مستوى مخاطر السيولة**) اذ أظهرت نتائج الجدول (3) ادناه اختبار التباين في مستوى مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث إذا نلاحظ من خلال الجدول ادناه هناك تباين في مستويات مخاطر السيولة للمصارف لان قيمة (P-Value) اقل من مستوى الاحصائية البالغ (0.05) وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبذلك يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) بمعنى يوجد تباين في مستويات مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث.

جدول (3) اختبار التباين في مستويات مخاطر السيولة لمصارف عينة البحث

ANOVA						
F crit	**P-value**	**F**	**MS**	**Df**	**SS**	Source of Variation
3.190727	**0.000**	**708034.8**	**22815945**	**2**	**45631889**	Between Groups
			32.22432	**48**	**1546.768**	Within Groups
				50	**45633436**	Total

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على Excel

5-2 **الاستقرار المصرفي**

لقياس استقرار المصارف يتم استخدام مؤشر Z score ويمكن كتابة المعادلة بالشكل الاتي: -

(Z- Score = العائد على الموجودات + نسبة راس المال (حق الملكية / الموجودات) / الانحراف المعياري للعائد على الموجودات)

اي إجمالي نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات والعائد على الموجودات (ROA) مقسومًا على الانحراف المعياري لـROA، اذ يبين الجدول (4) وجود تفاوتاً في الاستقرار المصرفي للمصارف التجارية عينة البحث وفق مؤشر Z – Score لقياس الاستقرار المصرفي للمدة 2005 -2021 لعشرة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والذي يبين المعدل الذي حصل عليه القطاع من خلال مؤشر Z- Score . ويمكن تمثيل مؤشر ((Z- Score)) للاستقرار المصرفي بالجدول الاتي الذي يوضح نسبها لكل المصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ووفق السلسلة الزمنية الممتدة من 2005 – 2021 وكالاتي: -

- كان اعلى Z score للمصارف التجارية عينة البحث من نصيب المصرف سومر التجاري في عام (2020) إذا بلغ 58.62 مما يدل ان مصرف سومر التجاري في تلك السنة هو الأفضل ولم يكن مهدد بالأفلاس عند مقارنته مع المصارف الأخرى وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على الأداء الإيجابي للمصرف. وكانت اقل Z score من نصيب مصرف الاستثمار في عام 2006 اذ بلغ (0.57) وجاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض حق الملكية في تلك السنة بالمقارنة مع السنوات الأخرى والمصارف الأخرى عينة البحث مما يجب على المصرف اعادة النظر في أدائها.
- كان اعلى وسط حسابي لـ Z score من نصيب مصرف سومر التجاري اذ بلغ (49.96) ما يشير الى استقرار المصرف، ولقد كانت اقل Z score من نصيب مصرف الاستثمار بمقدار (5.55).
- كان اعلى وسط حسابي من نصيب عام (2016) اذ بلغ (28.83)، بينما أدنى وسط حسابي من نصيب عام (2005) اذ بلغ (17.31) وهو مؤشر على انخفاض حجم موجودات المصارف التجارية عينة البحث في تلك السنة لذا فهي بحاجة الى تحسين مؤشر Z score لضمان عدم تهديد مستقبلها.

جدول (4) مؤشرZ-Score للاستقرار المصرفي للمصارف التجارية عينة البحث

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي العراقي	الائتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل	المتوسط
2005	14.26	25.24	9.11	0.78	8.14	25.66	10.07	51.78	12.88	15.22	17.31
2006	16.10	24.12	10.53	0.57	5.96	33.40	7.58	46.05	14.26	15.15	17.37
2007	20.69	19.19	12.28	1.09	7.56	33.03	15.95	44.58	10.27	15.93	18.06
2008	16.60	20.58	10.51	1.06	8.92	27.77	19.26	48.30	10.27	10.87	17.41
2009	12.23	25.86	12.05	1.07	6.99	31.88	19.39	49.57	11.40	16.65	18.71
2010	10.82	32.33	12.30	1.21	10.17	28.78	14.22	47.02	11.24	20.59	18.87
2011	14.41	35.22	18.02	1.18	10.77	33.46	22.30	46.76	16.57	19.82	21.85
2012	14.03	32.63	19.93	0.96	12.48	28.88	20.87	43.79	18.59	25.91	21.81
2013	14.38	37.56	22.24	1.25	11.86	19.26	20.43	47.11	19.73	27.44	22.13
2014	13.76	40.01	35.01	1.71	13.77	25.18	28.67	46.14	20.53	39.04	26.38

ISSN: 2618-0278 Vol. 6No. 20 December 2024

26.98	36.84	17.93	53.49	29.92	28.08	14.26	1.65	32.20	41.53	13.89	2015
28.83	33.70	17.70	56.97	35.86	30.75	14.89	1.58	35.20	41.82	19.82	2016
27.76	34.55	23.64	50.80	39.91	27.37	13.75	1.53	25.60	40.06	20.39	2017
27.13	33.62	23.90	48.65	37.86	27.22	13.51	1.42	25.39	40.66	19.10	2018
27.49	34.03	24.19	57.10	33.00	24.05	12.11	1.50	31.59	37.90	19.47	2019
26.77	35.01	26.38	58.62	32.52	20.97	10.56	1.44	31.62	34.09	16.52	2020
24.70	18.28	25.21	52.66	37.15	10.75	9.03	5.55	31.90	39.14	17.29	2021
22.92	25.45	17.92	49.96	25.00	26.85	10.87	1.50	22.09	33.41	16.10	المتوسط
28.83	39.04	26.38	58.62	39.91	33.46	14.89	5.55	35.20	41.82	20.69	MAX
17.31	10.87	10.27	43.79	7.58	10.75	5.96	0.57	9.11	19.19	10.82	MIN
4.18	9.07	5.36	4.39	9.84	5.63	2.68	1.06	9.37	7.40	2.89	S.D

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام برنامج Excel

يتضح مما سبق ان المصارف التجارية عينة البحث تعاني من ضعف الاستقرار المصرفي وبالتالي عليه عدم رفض فرضية الرئيسة الثانية والتي مفادها (تعاني المصارف التجارية عينة البحث من ضعف الاستقرار المصرفي).

رفض الفرضية الرئيسية الثالثة والتي مفادها (**لا تتباين المصارف عينة البحث في مستوى استقرارها المصرفي**) اذ أظهرت نتائج الجدول (5) ادناه اختبار التباين في مستوى الاستقرار المصرفي للمصارف عينة البحث إذا نلاحظ من خلال الجدول ادناه هناك تباين في مستوى الاستقرار المصرفي للمصارف لان قيمة (P-Value) اقل من مستوى الاحصائية البالغ (0.05) وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبذلك يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) بمعنى يوجد تباين في مستوى استقرارها المصرفي للمصارف عينة البحث.

جدول (5) اختبار التباين لمستوى الاستقرار المصرفي في مصارف عينة البحث

ANOVA						
F crit	**P-value**	**F**	**MS**	**Df**	**SS**	Source of Variation
1.884833545	**0.000**	**143454.1462**	**6123298.449**	**10**	**61232984.49**	Between Groups
			42.68470874	**176**	**7512.508739**	Within Groups
				186	**61240497**	Total

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على Excel

6- اختبار فروض تحليل البيانات اللوحية Panel Data Analysis

يهدف المبحث الحالي الى تحليل البيانات اللوحية (Panel Data Analysis) والذي يتعامل مع مشاهدات او ظواهر متعددة ولأكثر من مدة زمنية والتي يشار اليها بالوحدات المقطعية cross-sectional units، اذ انها توفر توسيعا لحجم العينة المستخدمة وزيادة في درجات الحرية وتقليص الترابط بين المتغيرات التفسيرية او التوضيحية، وعليه ستساعد في تحسين كفاءة التقديرات الاحصائية، اي وفق هذا التحليل ستغطي مدة البحث (2005-2021) مع عينة البحث المتمثلة بالمصارف العشرة ومن خلال البرنامج الاحصائي (EViews V.12)، وهذا ما تضمنته الفرضية الرئيسية الثالثة.

6-1 الفرضية الرئيسية الثالثة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمخاطر السيولة X في الاستقرار المصرفي Y.

نشاهد من خلال الجدول (6) تأثير مخاطر السيولة في الاستقرار المصرفي في (10) مصارف وللمدة (2005-2021) اذ بلغ عدد المشاهدات (170) مشاهدة باستخدام نموذج (Panel Regression)، فقد تم استخدام البيانات اللوحية من خلال تطبيق نموذجين: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وبعد ان تم تقدير النموذج وفق النماذج (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية)، نعمل الان على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل، وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار F بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية البحث، وسيتم شرح النماذج كما يلي:

الفرضية الرئيسة الثالثة: - لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لمخاطر السيولة في الاستقرار المصرفي.

6-1-1 نموذج الانحدار التجميعي (OLS)

يلاحظ من خلال الجدول (6) ادناه ان الانموذج المقدر كان معنويا وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغة (0.000) وهي اقل من المستوى المعنوي (10%)، كما ان هناك مؤشر واحد لمخاطر السيولة كانت قيمته احصائية وفق قيمة (Prob) وهو نسبة تغطية السيولة فهو معنوي عند مستوى احصائية (10 %). فضلا عن ذلك ان قيمة معامل التحديد (R-

ISSN: 2618-0278 Vol. 6No. 20 December 2024

square) هي (0.285218)، أي ان النموذج يفسر 28.52 % من تأثيره في الاستقرار المصرفي وفق نموذج الانحدار التجميعي (OLS) وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار.

6-1-2 نموذج التأثيرات الثابتة (LSDV)

يظهر من الجدول (6) ادناه ان الانموذج المقدر كان معنويا وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغة (0.000000) وهي اقل من المستوى المعنوي (10%)، كما ان هناك مؤشر واحد لمخاطر السيولة كانت قيمتهم احصائية وفق قيمة (Prob) وهي نسبة تغطية السيولة فهو معنوي عند مستوى احصائية (% 10) . فضلا عن ذلك ان قيمة معامل التحديد (R-square) هي (0.808595)، أي ان النموذج يفسر 80.85 % من تأثيره في الاستقرار المصرفي وفق نموذج التأثيرات الثابتة (LSDV) وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار.

6-1-3 نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)

يتبين من الجدول (6) ادناه ان الانموذج المقدر كان معنويا وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغة (0.000065) وهي اقل من المستوى المعنوي (10%)، كما ان هناك مؤشر واحد لمخاطر السيولة كانت قيمته احصائية وفق قيمة (Prob) وهي نسبة تغطية السيولة فهي احصائية عند مستوى احصائية (10%). فضلا عن ذلك ان قيمة معامل التحديد (R-square) هي (0.109039)، أي ان النموذج يفسر 10.90% من تأثيره في الاستقرار المصرفي وفق نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS) وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار.

الجدول (6) تأثير مؤشرات مخاطر السيولة في الاستقرار المصرفي

Sample: 2005 – 2021 Cross-sections included:10 Total panel (balanced) observations:170												
Random Effects Model				**Fixed Effects Model**				**Pooled Regression Model**				**الاستقرار المصرفي**
Prob	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Prob**	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Prob**	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	
0.0000	**5.036279**	**3.603370**	**18.14758**	**0.0000**	**15.59679**	**1.181665**	**18.43018**	**0.0000**	**6.921910**	**1.672161**	**11.57455**	**Constant**
0.0000	**4.297648**	**0.370608**	**1.592743**	**0.0001**	**3.996085**	**0.374449**	**1.496329**	**0.0000**	**7.738278**	**0.499799**	**3.867586**	**نسبة تغطية السيولة**
0.5689	**0.570819**	**0.017879**	**0.010206**	**0.5702**	**0.568881**	**0.017919**	**0.010194**	**0.9750**	**0.031355**	**0.030550**	**0.000958**	**نسبة صافي التمويل المستقر**
0.109039				**0.808595**				**0.285218**				**R-square**
0.098368				**0.795270**				**0.276658**				**R-squared Adj.**
10.21899				**60.67968**				**33.31891**				**F-statistic**
0.000065				**0.000000**				**0.000000**				**Prob (F-statistic)**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (Eviews V.12)

رغم النتائج المتحققة في اعلاه، فلابد من استخدام اساليب الاختيار بين هذه النماذج لبيان انسبها لمتغيرات وعينة البحث وفق اختبار Hausman، يتضح ان القيمة الاحصائية Chi-Sq. Statistic كانت (3.298666) وهي غير احصائية عند مستوى (10%) وبدرجة حرية (2)، اي ان نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم إذا ما قورن بالتأثيرات الثابتة، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7) نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	Prob.	d.f.
اختبار Hausman	**3.298666**	**0.1922**	**2**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه، فان أكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في اعلاه هو نموذج التأثيرات العشوائية. ومما سبق نستنتج رفض فرضية الرئيسة السابعة أي يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لمخاطر السيولة في الاستقرار المصرفي.

7- الاستنتاجات والتوصيات

6 -2 الاستنتاجات

أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث وهي: -

1. أظهرت نتائج التحليل المالي ان القطاع المصرفي في دولة العراق يكون يكون عرضه للازمات والهشاشة المصرفية مما ينعكس على عدم الاستقرار المالي والمصرفي، وارتفاع مؤشر Z-Score يدل على الأداء المصرفي الإيجابي وباستطاعة النظام المصرفي القوي خلق بيئة مستقرة بنمو معدلات مرتفعة لمؤشر Z-Score في السنوات الأخيرة اذ تخلق الثقة في اداء النظام المالي بأكمله بأنظمة الإنذار المبكر مما يمنع التهديدات المستقبلية.
1. أظهرت نتائج التحليل المالي لنسبة تغطية السيولة للمصارف عينة البحث انّ معظم المصارف كانت لديها نسبة تغطية سيولة اعلى من الحد الادنى المقرر بموجب القوانين الملزمة للقطاع المصرفي في دولة العراق اي ان المصارف التجارية عينة البحث تتمتع بسيولة عالية في الاجل القصير.
2. أظهرت نتائج التحليل المالي لنسبة صافي التمويل المستقر ان معظم المصارف كانت لديها نسبة سيولة على المدى المتوسط والطويل الأجل اعلى من الحد الادنى المقرر بموجب القوانين الملزمة للقطاع المصرفي في دولة العراق، ويتبين لنا من ذلك ان المصارف بشكل عام تميل الى تجنب المخاطرة والابتعاد عن كل ما يعرضها لمخاطر الفشل المصرفي.
3. أظهرت نتائج التحليل المالي لنسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث بأن معظم المصارف تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال تفوق الحد الادنى المقرر وفق قرار البنك المركزي 15% او رابطة المصارف 12% او وفق مقررات بازل 8%.
2. تتباين المصارف التجارية عينة البحث في مستويات مخاطر السيولة واستقرار النظام المصرفي، في المصارف التجارية العراقية عينة البحث من مصرف لآخر ومن سنة لأخرى بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسة التي يتعرض لها العراق.
4. من خلال التحليل الاحصائي نستنتج وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمخاطرة السيولة في الاستقرار المصرفي أي ان اهتمام المصارف بوضع السياسة الناجعة لإدارة السيولة سوف يكون لها دور فعال في تحقيق الاستقرار المصرفي.
5. نستنتج ان مخاطر السيولة هي أهم عاملين لاستقرار النظام المصرفي.
6. نستنتج من نتائج التحليل السلبية بسبب الوضع الذي يشهده البلد من اختلال في سياساته التي أدت الى تشوه البيانات وبالتالي اختلال بالنتائج التي حصلنا عليها.
7. هناك علاقة وثيقة بين مخاطرة السيولة واستقرار النظام المصرفي اذ لا يمكن تحقيق استقرار النظام المصرفي من دون توفر الإدارة الجيدة لمخاطرة السيولة.

7-2 التوصيات

استنادا الى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فتوصي البحث بالآتي: -

1. توعية وتثقيف المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية من خلال إقامة الدورات والبرامج التطويرية لتأهيل قدراتهم وخبراتهم في تحقيق استقرار النظام المصرفي.
2. ضرورة التأكيد على تطوير الكوادر الرقابية والإدارية لتحقيق الاستقرار المصرفي في المصارف عينة البحث لان توافر الكوادر الرقابية المؤهلة تسهم في الحد من الأزمات المالية والتعثرات والصدمات المالية المتلاحقة والسيطرة على المخاطر المصرفية وتجنب ارتفاع مخاطر الائتمان والسيولة والحد من زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاءة الأجهزة الرقابية في اكتشاف الفساد المالي والاختلاس، وهذه العوامل المتعاقبة التي عكست بشكل ملحوظ على أرباحها نتجت عنها استقرار النظام المصرفي.
3. ضرورة القيام بإدارة السيولة المصرفية واخذ الضمانات الكافية عند منح الائتمان والإدارة الجيدة للسيولة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصارف من اجل تحقيق استقرار النظام المصرفي.
4. ضرورة عدم المغالاة في الاحتفاظ بنسب سيولة تفوق الحد الادنى المقرر حسب القوانين الملزمة للمصارف العراقية مما يحول دون استثمارها ما يسبب حرمان المصرف من عوائد كبيرة من شأنها الارتقاء بالمصرف.

5. العمل على زيادة الحصة السوقية للمصارف وتحفيز الجمهور على إيداع الأموال في المصارف لزيادة استقرار النظام المصرفي وتحقيق الوفرة المالية المطلوبة لزيادة القروض الممنوحة عن طريق وسائل جذب للزبائن مثل الترويج وتقديم الخدمات الإضافية والمجانية للمودعين.
6. يوصي الباحث بأهمية جذب الودائع للمصارف عينة البحث وذلك من خلال نشر ثقافة الايداع المصرفي لدى الجمهور عن طريق الاعلانات في جميع وسائل التواصل والعمل على تنمية الشعور بأهمية ايداع الاموال لدى المصارف وتقليل الأموال النقدية خارج القطاع المصرفي مما تساهم هذه السياسة في زيادة نمو الودائع.
7. يوصي الباحث بضرورة الموائمة بين اجال استحقاق القروض والودائع وذلك لحماية المصرف من التعرض لمخاطر كبيرة في السيولة والاستثمار عندما يكون هناك تباين كبير في مدة الاستحقاق بينهما.
8. يوصي مدراء المصارف إيلاء الاهتمام بالمصارف من خلال استخدام السياسات الناجحة لإدارة مخاطرة السيولة لمعالجة ضعف الاستقرار المصرفي.

المصادر:

1- **Abdel-Abbas, Soudad Ali, The causal relationship between banking diversification and capital adequacy and its impact on the market value, an analytical study of a sample of Iraqi private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period 2005-2019, published thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2021.**
2- **Ahmed, Duha Diab & Abbas, Sobhi Hassoun, The Impact of Banking Liquidity Risks on Financial Safety Indicators (FSI) in Iraq for the period 2005-2019, Journal of Administration and Economics, Issue 129, 2021.**
3- **Al-Aboudi, Abbas Abdel-Aali Karim, Evaluation of the Financial Performance of Iraqi Banks Through Matrix Analysis (Performance-Importance), a published master's thesis, University of Karbala, 2022.**
4- **Al-Harbi, Ahmad "The Determinants Of Conventional Banks Profitability In Developing And Underdeveloped Oic Countries", Journal Of Economics, Finance And Administrative Science Vol. 24, No. 47, 2019.**
5- **Cecchetti , Stephen G. & Kohler, Marion " When Capital Adequacy and Interest Rate Policy Are Substitutes (And When They Are Not), International Journal of Central Banking , Vol. 10 , No. 3, September , 2014.**
6- **Cecchetti , Stephen G. &Li, Lianfa " Do Capital Adequacy Requirements Matter For Monetary Policy?" , Western Economic Association International, Economic Inquiry doi:10.1111/j.1465-7295.2007.00085.x (ISSN 0095-2583) , Vol. 46, No. 4, October , 2008.**
7- **Drehmann, Mathias & Nikolaou, Kleopatra, Funding Liquidity Risk: Definition And Measurement, 2010.**
8- **Faruqinata, M. Adirizal & Wibowob, WisnuThe Effect of Banking Credit Growth and Purchase of Securities Growth on Banking Stability in Indonesia" , International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 13, Issue 8, 2020**
9- **Fernandez , Ana I. , González, Francisco& Suárez, Nuria " Banking Stability, Competition, and Economic Volatility" , Journal of Financial Stability, Volume 22, February, 2016**
10- **Fernandez , Jose Alejandro Fernandez " United States banking stability: An explanation through machine learning" , Journal of Banks and Bank Systems, Volume 15, Issue 4, 2020**
11- **Gao, Chunkai, Diversification, Systemic Default and Regulation, University of California, Santa Barbara, 2013.**
12- **Gormez, Yuksel & Yigit, Serkan " Economic and Financial Stability in Turkey: A Historical Perspective " , Central Bank of Turkey ' Fourth Conference of Southeast Europe Monetary History Network (Seemhn), 2009.**
13- **Hubbard , R. Glenn, Obrien, Anthony Patrick Money Banking and the Financial System, United States, Library of Congress , 1st ed , 2012.**
14- **Innocent , Idachaba Odekina , Sulaiman , Abu Adegede & Usman, Ahmed Olufemi " Determinants Of Financial Stability In Nigerian Commercial Banks (1981-2018)", African Journal of Entrepreneurship and Small Business Management (AJENTS), Vol. 1, No. 2, July, 2021**
15- **Jokipii , Terhi & Monnin, Pierre " The impact of banking sector stability on the real economy " , Journal of International Money and Finance, Volume 32, February 2013.**

16- Manurung ,Elizabeth Tiur & Manurung, Elvy Maria, A New Approach of Bank Credit Assessment for SMEs, Academy of Accounting and Financial Studies Journal ,Research Article: Vol: 23 Issue: 3, 2019.
17- Mugova, Shame " Financial Sector Development and Trade Credit: A Case of Brics Countries ", Thesis in compliance with the requirements for the Doctor of Philosophy Degree in Business Administration, in the Department of Entrepreneurial Studies and Management Faculty of Management Sciences, 12 April, 2018.
18- Nguyen ,Linh Ngoc ,"Credit risk control for loan products in commercial banks- A case bank", Master Degree Project in International Business, University of Applied sciences, 2016.
19- Othman, Muhammad Dawood, The Effect of Credit Diluents on the Value of Banks, A Study of Its Application to the Jordanian Commercial Banks Sector Using Tobin's Q Equation, PhD thesis, 2008.
20- Philip Molyneux, Bank Liquidity and the Global Financial Crisis, University of Sharjah Sharjah, United Arab Emirates,2018.
21- Santo, Joao A. C. "Bank Capital Regulation in Contemporary Banking Theory: A Review of the Literature ", New York University Salomon Center. Published by Blackwell Publishers, 350 Main St., Malden, MA 02148, USA, Financial Markets, Institutions & Instruments, V. 10, No. 2, May 2001.
22- Santo, Joao A. C. "Bank Capital Regulation in Contemporary Banking Theory: A Review of the Literature ", New York University Salomon Center. Published by Blackwell Publishers, 350 Main St., Malden, MA 02148, USA, Financial Markets, Institutions & Instruments, V. 10, No. 2, May 2001. 379.
23- Suganya S.Jeyan & Kengatharan.L," Impact Of Bank Internal Factors on Profitability Of Commercial Banks In Sri Lanka: A Panel Dataanalysis, Journal Of Business Studies, Vol. 5, No. 1, 2018.
24- Yensu, Joseph ,Yusif, Hadrat M. ,Tetteh, Emmanuel , Asumadu, George , Atuilik, , Daniel A. " Main Determinants of Banks' Stability: Evidence from Commercial Banks in Ghana" , Available online, http://pubs. sciepub.com /jfe/9/2/1, Published by Science and Education Publishing DOI:10.12691/jfe-9-2-1, Journal of Finance and Economics, Vol. 9, No. 2, 2021.
25- Yunita, Patria " Dual Banking System Stability Index in the Shadow of COVID-19 Pandemic ", International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF) , Vol. 5(1), January , 2022.